



نضال الشعب

العدد رقم (138)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الاثنين 2025/5/19

ما بين النكبة الأولى والثانية

افتتاحية
العدد

تعدت قيادة حركة حماس ورفضها والاتفاف على نتائج الحوار من أجل وضع حد للانقسام وإنهاء تداعياته، رغم حرب الإبادة المستمرة منذ 19 شهرا لغاية الان وعجز المجتمع الدولي وتواطىء وشراكة البعض منه ، وتعامله بمعايير مزدوجة مع قرار الشرعية الدولية والقانون الدولي، إزاء الحرب في أوكرانيا وحرب الإبادة والتهمير بقطاع غزة، والتدمير بالصفة الغربية والقدس الشرقية .

الدرس الأساس المستفاد من النكبة الأولى والذي ما زال حيا في الوعي الجمعي للشعب الفلسطيني وينتقل من جيل إلى جيل هي الهجرة والتهمير واللجوء، وشعبنا الفلسطيني رغم كل المحاولات الجارية من حملات الإبادة الجماعية للسكان ومشاريع الترحيل والتهمير السكاني من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وغيرها من المشاريع والأفكار التي تتوالى مع استمرار الحرب بالشراكة الأمريكية الإسرائيلية الكاملة.

فالنظام الدولي الذي نشأت فيه النكبة الأولى، اعترف العالم بدولة «إسرائيل» بموجب القرار 181، ولم يعترف بالدولة الأخرى التي من المفترض أن تنشأ بموجب القرار ذاته.

أما النكبة الجديدة فتتمكن خطورتها في سياق يعاد فيه تشكيل النظام الدولي الجديد، وقيام كتلتان وتحالفات إقليمية جديدة في سياق تشكله، وتكاد تغيب القضية الفلسطينية عن مسرح الفعل السياسي، مع تغيب الحل السياسي المبني على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وبذلك شعبنا يدفع ثمناً لنكبتين بأقل من قرن واحد.

لقد عاد الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية من جديد من بوابة الدعم الإغاثي والإنساني، في الوقت الذي يغيب عن جدول أعمال الرئيس ترامب في زيارته التاريخية للمنطقة أي حديث عن حل الدولتين، أو وقف حرب الإبادة على شعبنا في قطاع غزة.

وحتى لا يقع الشعب الفلسطيني في مستنقع النكبة الجديدة ويدفع من مقدراته البشرية والاجتماعية والمادية ثمناً أعلى مما دفعه حين استعاد هويته الفلسطينية وقراره الوطني المستقل، ويكفيه مع دفعه وما يزال من دمار كامل لغزة وشعبها وكذلك للضفة الغربية والقدس الشرقية.

فإن مسؤولية قيادة حماس الوطنية والتاريخية أن تستخلص الدروس والعبر على الأقل من صفحتها الأخيرة بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي عيدان الكسندر بكادرة حسن نية، انطلاقاً من رهاناتها على دور لاحق بإدارة قطاع غزة بالتوافق مع الإدارة الأمريكية، فقد التزمت حركة حماس بتنفيذ ما عليها وتراجع الجانب الأمريكي عن وعوده والتزاماته، مما يستدعي في إطار هذه المراجعة الكف عن أوهامها واستمرار الحلم بأن عقارب الساعة ستعود بها إلى ما قبل السابع من أكتوبر 2023.

إن الطريق الأقصر والأصوب والأسهل لحماية لشعبنا ومنجزاته ومكاسبه، هو باتخاذ قرار مسؤول بتسليم ما تبقى من سلطتها في قطاع غزة للسلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك سلاحها انطلاقاً من سلطة واحدة وقانون واحد وسلاح شرعي واحد، وتقوم بالمراجعة السياسية النقدية المطلوبة لتتحول لحركة سياسية لتتزم بمنظمة التحرير وبرنامجهما السياسي والتزاماتها السياسية، وفي مقدمتها الاعتراف بالشرعية الدولية باعتبار دولة فلسطين جزء من هذه الشرعية، وتبني المقاومة الشعبية السلمية بأشكالها المختلفة أداة للنضال في المرحلة الراهنة. وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وعودتها، على جدول الأعمال الدولي والإقليمي هو بوقف الحرب وإحدى مقوماتها الأساسية تخلي حماس عن سيطرتها على قطاع غزة وعودة الشرعية الفلسطينية لتسلم مهامها ومسؤولياتها بما في ذلك التفاوض على إنهاء الحرب كصاحبة ولاية سياسية وقانونية وجغرافية على الرض الفلسطينية، وضمان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بسحب الذرائع التي يستخدمها للاستمرار في حربه، ووقف التهمير، وإعادة الاعمار. إن مجمل هذه الخطوات من شأنها أن تخلق مناخاً دولياً وإقليمياً جديداً للدفع بقوة لوضع القضية الفلسطينية على سكة الحلول السياسية مع انطلاق المؤتمر الدولي للسلام بالشراكة

السعودية الفرنسية منتصف الشهر القادم في نيويورك..

ما بين النكبة الكبرى التي لحقت بالشعب الفلسطيني عام 1948 والذي كان من نتيجتها أن خسر الشعب الفلسطيني أرضه وكيانه السياسي الذي كان قيد التشكل بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 بتقسيم فلسطين، وشرذ شعبه في اقطار اللجوء والشتات، وفقد تمثيله السياسي وهويته الوطنية الجامعة، وأصبحت القضية الفلسطينية مختزلة بالوضع الإنساني والإغاثي والدور الذي تلعبه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

لكن الأهم من كل ذلك غياب القيادة الوطنية الفلسطينية، والقرار الوطني الفلسطيني وبدأ عصر جديد من الوصاية على الشعب الفلسطيني وقضيته، وتحولت القضية الفلسطينية إلى جزء رئيسياً من مكونات التجاذبات السياسية والصراعات الداخلية في البلدان العربية، وفيما بينها.

وافتححت هذه الصراعات عصرماً من الانقلابات العسكرية في هذه البلدان كان يبدأ البيان الأول في كل منها مسبباً الانقلاب بعزمه تحرير فلسطين مديناً عجز النظام السابق عن النهوض بهذه المهمة.

انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965 غيرت الموازين وقلبته معركة الكرامة عام 1967 والتي تحولت القضية الفلسطينية بموجبها من قضية لاجئين إلى قضية شعب يناضل من أجل العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. ومع انتزاع منظمة التحرير الفلسطينية بعد عشر سنوات من تأسيسها 1974 بقيادة الزعيم الراحل ياسر عرفات وفصائل العمل الوطني الاعتراف بمنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد، واستعاد الفلسطينيون بعد تضحيات جسيمة هويتهم الوطنية وعمقوا وحدة كيانهم السياسي الذي شكل البيت المعنوي لكل الفلسطينيين أينما كانوا، لكن الأهم امتلك الفلسطينيون قرارهم الوطني المستقل وقاتلوا دفاعاً عنه، في مواجهة محاولات الإحتواء والوصاية.

إلى أن تمكنت القيادة الفلسطينية من ابرام الإتفاقيات الإنتقالية وإقامة أول كيانية سياسية فلسطينية على الأرض الفلسطينية لتشكل الأساس المادي عبر بناء مؤسساتها لتشكل ركيزة للدولة الفلسطينية المستقلة، وعاد بموجب هذه الإتفاقيات مئات الآلاف من اللاجئين والمبعدين إلى أرض الوطن .

وتوالى المكاسب والإنجازات السياسية والدبلوماسية والتي توجت بالاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب بالأمم المتحدة ورفع مستوى التمثيل بالحضور عبر انتظام مشاركتها حسب الترتيب الأجنبي.

أما فصول النكبة الثانية فقد بدأت بانقلاب حركة حماس على الشرعية الوطنية، في سياق أوهام حركة الإخوان المسلمين وأصحاب مشروع الربيع العربي بمواجهة الإسلام المتطرف بالإسلام المعتدل ولم يدرك أصحاب هذه النظرية عن جهل بأن ما يجمع الطرفين هو الایدولوجية الواحدة المبنية، ففهمهم الخاص للإسلام وما دونهم فهو خارج عن السلام، وما يفصل المتطرف عن المعتدل هو خيط رفيع سرعان ما يتلاشى عند قرار الحسم بالاستيلاء على السلطة السياسية.

نعم كانت بداية نكبة الشعب الفلسطيني الثانية ومشروعه الوطني الديمقراطي التحرري الذي تلازم بعد قيام السلطة الفلسطينية ما بين مسارين استكمال مهام التحرر الوطني، وبناء مؤسسات الدولة المستقلة على طريق تجسيدها واقعياً على الأرض الفلسطينية. وتواصلت بعد ذلك فصولها ومحاولات خلق اطر بديلة أو موازية لمنظمة التحرير وراءها حماس ودعمها لكل المعادين والمترشحين من المشروع الوطني الديمقراطي الفلسطيني، ووفروا لحركة حماس بما فيها «إسرائيل» كل أشكال الدعم والإسناد للاستمرار بانقسامها والانتقال به لاحقاً إلى الانفصال، من أجل منع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد شكلت مغامرة حركة حماس العسكرية يوم السابع من أكتوبر 2023 نقطة تحول تاريخية في مصير المشروع الوطني الفلسطيني، وأحييت من جديد مشاريع تصفية القضية الفلسطينية من قبل اليمين القومي والديني المتطرف في «إسرائيل»، والوصاية والاحتواء للقرار الوطني الفلسطيني المستقل إقليمياً، مع استمرار

تحت شعار: «لن نرحل.. فلسطين للفلسطينيين»

الفلسطينيون يحيون الذكرى 77 فيما يواجهون واقع نكبة متجددة يومياً بأدوات أشد فتكا

النضال الشعبي: شعبنا يعيش شبح نكبة جديدة وحرب إبادة جماعية متواصلة وتمجير قسري

تقرير: نائل موسى

أحيا الفلسطينيون في الوطن والشتات، الذكرى الـ 77 لنكبة العام 1948، التي تصادف 15 أيار تحت شعار: «لن نرحل.. فلسطين للفلسطينيين». مؤكدين تجذرهم في عمق الأرض والتاريخ والحضارة رغم كل محاولات الطمس والتهويد والاقطاع.

دوت صفارات الإنذار لـ 77 ثانية منتصف نهار الأربعاء، في مختلف المدن ترافقت مع توقف الحركة و77 ثانية صمت يعدد سنوات النكبة، التي مازالت تداعياتها وفصولها تتواصل بأدوات أشد فتكا وسياسات إجرامية بحق شعب اعزل يذبح ويدمر وطنه كما في المرة السابقة، تحت نظر وسمع العالم أجمع.

وللعام الثاني على التوالي، تحل ذكرى النكبة في توقيت استثنائي للغاية، حيث يعيش قطاع غزة أوضاعاً كارثية غير مسبوقة، بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي متواصل منذ 7 تشرين أول 2023 في مشهد يعيد التدمير ومجازر الاحتلال في القرى والبلدات الفلسطينية عام 1948، لكن هذه المرة تطل بوضوح معالم ومخططات التهجير بوضوح سافر.

ويتعرض المواطنون في قطاع غزة لإبادة جماعية تستهدف حياتهم وتدمير شامل لكل أوجه الحياة وتلاحقهم أقصى أنواع الظلم والنزوح والتهجير والملاحقة والتجويج والتعطيش ومنع العلاج ليل نهار بالقصف والقتل فيما سيف الترحيل فيما يصرخ المواطنون، «أوقفوا المقتلة والتشرد والنزوح والحرب التي تلاحقنا في كل لحظة وكل مكان لكي نعيش في أمن وسلام».

وبالتوازي تشهد الضفة الغربية واقعا موميا؛ حيث تصعد آلة العدوان الإسرائيلية من عمليات الاقتحام والتدمير والقتل والتهجير والاعتقالات التنكيل، بشكل شبه يومي للمدن والقرى والمخيمات، لا سيما على مناطق الشمال والذي خلف إلى جانب عشرات الشهداء ومئات الجرحى، ونزوح أكثر من 40 ألف وتدمير نحو 1000 منزل، عدا عن البنية التحتية.

وفي استعراض واقع الشعب الفلسطيني في الذكرى النكبة، قالت رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني علا عوض، إنه من أصل 1.4 مليون فلسطيني كانوا يقيمون في نحو 1,300 قرية ومدنية فلسطينية عام 1948، شردت العصابات الصهيونية 957 ألف منهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، فضلاً عن التهجير الداخلي لآلاف منهم داخل الأراضي التي خضعت لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948، إذ سيطر على 774 قرية ومدنية فلسطينية، منها 531 تم تدميرها بالكامل، فيما تم إخضاع ما تبقى من تجمعات فلسطينية إلى كيان الاحتلال وقوانينه. صاحبها عملية التطهير هذه اقرتاف العصابات الصهيونية أكثر من 70 مجزرة، أدت إلى استشهاد ما يزيد على 15 ألف فلسطيني.

ونوهت إلى أن الاحتلال الإسرائيلي ما زال يمارس أبشع الجرائم بحق الشعب الفلسطيني التي تصاعدت بوتيرة أشد خلال العدوان الحالي على قطاع غزة والضفة الغربية منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ولفتت عوض إلى تضاعف عدد الفلسطينيين 10 مرات منذ النكبة رغم تهجير 957 ألف فلسطيني في عام 1948، وأكثر من 200 ألف بعد حرب حزيران 1967، يبلغ عدد سكان دولة فلسطين المقدر نحو 5.5 مليون فلسطيني منتصف عام 2025، (3.4 مليون في الضفة الغربية، و2.1 مليون في قطاع غزة) انخفض عددهم المقدر نتيجة للعدوان منذ أكتوبر 2023 بمقدار 10% عما كان مقدراً سابقاً لعام 2025].

وبناءً على التقديرات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن هناك 15.2 مليون فلسطيني في العالم، أكثر من نصفهم يقيمون خارج فلسطين التاريخية (7.8 مليون؛ منهم 6.5 مليون في الدول العربية)، فيما يقيم نحو 7.4 مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية، في المقابل هناك أيضاً نحو 7.4 مليون يهودي وفق تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وبذلك يتساوى عدد الفلسطينيين والإسرائيليين في فلسطين التاريخية مع منتصف عام 2025.

ويحسب الإحصاء، بزد عدد الشهداء الفلسطينيين والعرب منذ النكبة 1948 عن 154 ألف شهيد، وبلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000 وحتى 2025/05/08 حوالي 64,500 شهيد، كما أن هناك ما يزيد على 52,600 شهيد خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى 2025/05/08، منهم أكثر من 18 ألف طفل، وأكثر من 12 ألف امرأة، و211 صحافياً

وأجبر سكان قطاع غزة مراراً وتكراراً على الفرار من منازلهم تحت وطأة الإكراه، وفقدوا منازلهم وأصبحوا مشردين في الخيام وفي المدارس، محاصرين بين جدران الفقر والحرب، إذ تشير التقديرات إلى نزوح نحو مليوني فلسطيني من بيوتهم من أصل نحو 2.2 مليون دون أن واليوم أكثر من 70% من الوحدات السكنية في قطاع غزة غير صالحة للسكن نحو 330 ألف وحدة سكنية، إضافة إلى تدمير أكثر من 500 مدرسة وجامعة، والمستشفيات والمساجد (828) والكنائس (3) والمقرات الحكومية (224)، وآلاف المنشآت الاقتصادية، وتدمير كل مناحي البنى التحتية من شوارع وخطوط مياه وكهرباء وخطوط الصرف الصحي، وتدمير الأراضي الزراعية، ليجعل من قطاع غزة مكاناً غير قابل للعيش.

وفي الضفة، هدم الاحتلال ودمر منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر آذار 651 مبنى بشكل كلي أو جزئي، وأصدر مئات أوامر الهدم لمنشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص، كما تهدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي عشرات المباني في المخيمات الفلسطينية، وتُهجّر عشرات الآلاف من ساكنها ضمن سياستها في تهجير الشعب الفلسطيني. فيما بلغ عدد المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية عام 2024 في الضفة الغربية 551 موقعاً، فيما يفرض الاحتلال سيطرته على المزيد من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، تحت ذرائع ومسميات مختلفة، حيث استولى خلال عام 2024 على أكثر من 46,000 دونم.

نفذت سلطات الاحتلال، والمستعمرون تحت حماية جيش الاحتلال الإسرائيلي، 16,612 اعتداءً بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال عام 2024. هذا إضافة إلى نشر الحواجز والبوابات عند مداخل معظم التجمعات الفلسطينية التي بلغ عددها نحو 900 حاجز، لعرقلة حركة المواطنين وتفتلهم.

نكبة متجددة بأدوات أشد فتكا.

وتابع: منذ 19 شهرا نعيش فصلا أكثر دموية وإجرام من النكبة في الأراضي الفلسطينية خاصة في قطاع غزة إذ ترتكب المجازر والتطهير عرقي بأشنع أنواع الأسلحة المدمرة في ظل صمت دولي مشيرا إلى أن ما تخطط له حكومة الاحتلال هدفه طرد الفلسطينيين وطمس الهوية، وتهويد الأرض.

قال وزير الثقافة عماد حمدان إن النكبة ليست ذكرى من الماضي، بل واقع مستمر يتجدد كل يوم، حيث تتواصل سياسات الاقتلاع والتهجير والقتل، ويتجسد ذلك في العدوان الهمجي المستمر على قطاع غزة، فهي جريمة إبادة جماعية، تهدف إلى تدمير المواطن الفلسطيني وهويته وحاضره ومستقبله.

وأضاف نؤمن أن الحرب على الفلسطينيين ليست حربا على الأرض، بل حرب على الوعي والذاكرة والتاريخ. ومن هنا، قامت الوزارة بدور مركزي في صون الذاكرة الوطنية، وتعزيز السردية الفلسطينية، والدفاع عن حق العودة بوصفه حجر الأساس في القضية الفلسطينية، وركيزة أساسية لأي حل عادل وشامل.

وقالت المكتبة الوطنية الفلسطينية، أن المشروع الاستعماري الصهيوني لم يتوقف منذ عام 1948 عن استهداف الإنسان والأرض والهوية، وأن الشعب الفلسطيني يواجه اليوم، كما الأمس، حرباً شاملة تتعدى حدود الجغرافيا والسياسة إلى العمق الثقافي والمعرفي والرمزي، بهدف اقتلاع روايته التاريخية وطمس ذاكرته الجمعية.

وأضافت: النكبة لم تكن مجرد حدث عابر أو محطة تاريخية، بل جريمة مستمرة بأشكال متعددة، تتجلى اليوم بوضوح في الإبادة الثقافية المتواصلة التي يرتكبها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة، حيث تعرّضت المؤسسات الثقافية والتعليمية والمواقع الأثرية والمكتبات العامة والخاصة والمتاحف ودور العبادة والمخطوطات النادرة إلى دمار شامل ومنهجي، وصفته الأمم المتحدة بأنه الأوسع منذ الحرب العالمية الثانية.

وشددت المكتبة الوطنية على أن حفظ الذاكرة الوطنية وحماية الموروث الثقافي الفلسطيني يشكلان أولوية استراتيجية في معركة التحرير والبقاء، مؤكدة التزامها برسالتها في التوثيق والتأريخ والإتاحة، وبناء السردية الوطنية المقاومة، وصون هوية الشعب الفلسطيني من محاولات الطمس والتذويب والسرقة.

وأكدت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أن العودة حقا ثابتا لا يسقط بالتقادم، وهو من الثوابت الوطنية التي لا رجعة عنها، والتي قضى من أجلها الآلاف من الشهداء والقادة بما تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحققهم في العودة من رمزية ومن أساس وجوهل للقضية الفلسطينية.

وأشارت الجبهة إلى أن الذاكرة الفلسطينية ما زالت تستعيد فصول النكبة عام 1948 والتي قامت فيها الحركة الصهيونية وعصاباتا الفاشية بارتكاب المجازر الجماعية، واقتلعت وطردت وشردت شعبا بأكمله من أرضه ووطنه، في أبشع جريمة تطهير عرقي عرفها التاريخ الحديث، والتي ما زال شعبنا يعيش آثارها وتجرع مرارتها حتى يومنا هذا داخل الوطن وفي مخيمات اللجوء والشتات.

وتابعت الجبهة يعيش شعبنا الفلسطيني اليوم شبح نكبة جديدة بما يقوم به الاحتلال من حرب إبادة جماعية في قطاع غزة، وعمليات التطهير العرقي في القدس والضفة الغربية، وكل تلك المخططات الهادفة إلى تهجير شعبنا، مما يتطلب تطبيق كافة قرارات الشرعية الدولية، وعلى محكمة الجنايات الدولية اصدار حكمها ضد الاحتلال وجرائمه.

وأضافت: «تأتي ذكرى النكبة هذا العام في ظل تواصل جرائم الاحتلال الإسرائيلي وحرب الإبادة الجماعية واستمرار مخططاته الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، ومحاولاته تقويض قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بدعم من الإدارة الأمريكية، عبر سلسلة من الإجراءات والممارسات العدوانية والحصار المالي والخنق الاقتصادي، والتنكر لقرارات الشرعية الدولية والتي تأتي في إطار الحرب الشاملة التي يشنها الاحتلال على شعبنا.

ودعت الجبهة للتصدي لمحاولات تصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، للإجهاد على حق العودة وتصفية قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين. داعية الى توحيد الجهود لدعم صمود اللاجئين وتحسين ظروفهم الحياتية، ووقف مسلسل الهجرة والتهجير لإنهاء حق العودة. كما طالبت الأونروا بتحمل مسؤولياتها، داعية لزيادة خدماتها، وتحسينها في كافة المجالات.

واكدت الجبهة على التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها استنادا إلى ال قرار 1948 ورفضها لكل المخططات التي تحاول الانتقاص من هذا الحق أو تجاوزه.

وفي مواجهاتها وحياء للذكرى الأليمة شهدت اغلب المناطق وتجمعات الفلسطينيين في الوطن وساحات الغربية والمناحي والشتات فعاليات جماهيرية متنوعة حاشدة، ضمن فعاليات أطلقت شراراتها من رام الله والبيرة. إذ شاركت جماهير غفيرة، في مهرجان مركزي انطلق من أمام ضريح الشهيد الراحل ياسر عرفات باتجاه ميدان المنارة، ورفّع خلالها علم فلسطين، والرايات السوداء، ومفاتيح العودة.

كما شارك الجموع في مسيرة دعت لها دائرة شؤون اللاجئين واللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة: أعضاء من اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير، والمركزية لحركة «فتح»، وأعضاء من المجلس الثوري، وفصائل العمل الوطني، ووزراء، وممثلون عن المؤسسات الرسمية، والشعبية، ومنظمات المجتمع المدني.

وقال نائب رئيس حركة «فتح»، عضو اللجنة المركزية للحركة محمود العالول، إن النكبة أكبر جريمة ارتكبت في التاريخ، لحجم المذابح التي نُفذت بحق أبناء شعبنا وفداحتنا، فهناك قرى أبيدت، وهجر جزء كبير داخل الوطن وخارجها.

وأضاف، معاناة شعبنا لا تزال مستمرة، والاحتلال يحاول تطويعه حتى يتنازل عن حقوقه وأرضه المتمسك بها، ولكنه سيفشل كما كل مرة، أمام صمود شعبنا وتضحياته.

وتابع: «نحي هذه الذكرى في ظل ظروف صعبة، هناك نكبة أكثر قسوة وألما يعيشها شعبنا الآن في قطاع غزة، حيث يحصد الاحتلال أرواح الأطفال والنساء، ويمارس المذابح والحصار والتجويع. فيما تمتد المذابح إلى محافظات الضفة، والمستعمرون يمارسون إرهابا بحق المواطن، وأرضه، والمقدسات الاسلامية والمسيحية، بحماية قوات الاحتلال، فضلا عن التنكيل بالأسرى، الذي أسفر عن استشهاده العشرات منهم في سجون الاحتلال.

وأكد رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، أن شعبنا لن يرحل وستبقى فلسطين للفلسطينيين، رغم التحديات، وسيبقى صامدا أمام كل المخططات من حرب إبادة، وتهجير قسري، وإنهاء دور الأونروا، وتدمير المخيمات، ومحاولة إسقاط حق العودة.

وأضاف، نحن في منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في أماكن وجوده كافة، نؤكد حق شعبنا في تقرير مصيره والعودة إلى دياره، هذا الحق غير القابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم، ومن حق شعبنا أن يسعى إلى تحقيق العدالة والتحرير وبناء دولته.

وبين أن حق عودة شعبنا بدعمه القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، داعيا المجتمع الدولي إلى الضغط على الاحتلال لوقف حرب الإبادة والتجويع والتهجير في قطاع غزة، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية على مخيمات الضفة الغربية، وعلى القدس العاصمة.

منسق عام اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة محمد عليان، قال: شعبنا صامد رغم الآهات، والألم والتجويع، ورغم الحصار، والعدوان المتواصل على القطاع والضفة، وسيبقى وفيًا لدماء الشهداء، ولن يرحل، وفلسطين لنا، وستبقى لنا.

جاء ذلك فيما أكدت اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة رفضها القاطع لكل محاولات التهجير داخليا، أو خارجيا، وخطط ضم أجزاء من الضفة، تحت أي مسمى، وتفتك الوحدة الجغرافية والديموغرافية للأرض الفلسطينية.

وعلى حق شعبنا في تقرير مصيره والعودة إلى أراضيه وقراه التي اقتلع منها، وهو حق غير قابل للتصرف، ولا يسقط بالتقادم، ولا يسقطه احتلال، وأضاف: يحل يوم النكبة الكبرى التي حلت بشعبنا الفلسطيني، وما زال يعيش نتائجها المؤلمة منذ وإن هذا الواقع المؤلم ترك بصمات حزينة ومؤلمة لكنه لم يغير من إرادة شعبنا الفلسطيني، ولم يضعف من عزمته في مواصلة صموده، وتمسكه بحقه المشروع في العودة

محافظة على هويته الوطنية مجسدة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشرعي والوحيد يزداد اصرارا على نيل حقوقه الوطنية كاملة غير منقوصة.

وأكدت على ضرورة استمرار عمل «الأونروا»، غير القابل للاستبدال وفقا لتفويضها الصادر من الجمعية العامة بالقرار 302، باعتبارها دعامة العمل الإنساني في قطاع غزة، وشران الحياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين وفي الدول المضيفة في الأردن وسوريا ولبنان، ولما تشكلته من تجسيد حي للمسؤولية الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين التي حين إيجاد حل سياسي لقضيتهم طبقا لما ورد في القرار 194.

بدوره، قال المجلس الوطني الفلسطيني، إن ذكرى النكبة الـ 77 تأتي في ظل ما يواجه شعبنا من مؤامرات مصيرية، وعدوان دموي في قطاع غزة الذي يتعرض لحرب إبادة من قصف تجويع وتهجير قسري ممارسه حكومة الاحتلال الإسرائيلي على مرأى ومسمع من العالم. وأن شعبنا لا يزال يعيش تبعات النكبة الأصلية، بل يواجه

اتحاد نضال العمال يفتتح أعمال مؤتمره العام بحضور وطني ودولي دبلوماسي ونقابي وحزبي حاشد

دمجدلاني: يجب تحقيق وحدة الحركة العمالية على أسس ديمقراطية وضمن عمل لائق دون عوائق

أطفالهم حيث تفوق البطالة %52 والفقر %58 مع استمرار فقدان فرص العمل ومصدر الدخل جراء سياسات الاحتلال وأجراءاته، داعية إلى تكثيف الجهود من أجل ترسيخ وحدة الحركة العمالية والنقابية. وتطوير القوانين الخاصة بالعمال والعدالة الاجتماعية.

ولفت د. مجدلاني في هذا السياق أن المؤتمر يعقد تحت شعار قوة الطبقة العاملة في وحدتها وتنظيمها. وفي سياق احتفال العالم بالأول من أيار بعيد العمال العالمي لتجديد العزم على التمسك بالإنجازات الكبيرة لحقوق العمال التي تحققت عبر تضحيات كبيرة قدمتها الحركة العمالية العالمية خلال العقود الماضية، هذه الحقوق والمكتسبات يجري الهجوم عليها وإفراغها من محتواها مع عودة أزمات الرأسمالية العالمية وتفاقم الصراع بين مراكزها.

وقال: قبل خمسة وعشرون عاما، أطلقت منظمة العمل الدولية مفهوم العمل اللائق كضمان للمساواة بين الجنسين، والالتزام باتفاقيات العمل الدولية والحريات النقابية والتعددية النقابية، وتوفير شروط وظروف العمل اللائق في أماكن العمل، والضمان الاجتماعي والصحي حيث وقعت دولة فلسطين اتفاقية لتطبيق أجندة العمل اللائق في فلسطين عام 2011، وبدأنا في خطوات لمراجعة تشريعات العمل، ووضع الأنظمة التي من شأنها تجسد التزامنا بها سواء بالحد الأدنى للأجور، وعمالة الأطفال والنساء، وتوفير فرص العمل اللائق والتشغيل الذاتي، هذه الأجندة اليوم بحاجة لمراجعة وتحديث مع التمسك بمواصلة العمل مع كافة الشركاء الاجتماعيين على مواصلة تطبيقها بدعم وتنسيق مع منظمة العمل الدولية.

ولفت الأمين العام أن احتفالنا بفلسطين بيوم العمال يأتي في سياق استمرار حرب الإبادة الجماعية والتدمير الشامل لقطاع غزة، الذي كانت تداعياته على شعبنا الفلسطيني بكل شرائحه الاجتماعية وفي مقدمتها عمالنا الذين فقدوا مصدر رزقهم وتدمرت منشاتهم قطاع غزة والضفة الغربية حيث يشل الحصار والإغلاق سوق العمل الفلسطيني، ووحدة الدورة الاقتصادية وتكاملها جغرافيا وقطاعيا، وتعطل انتقال العمال الأراضي المحتلة عام ٤٨، الذي كانت نتائجه كبيرة ومؤثرة على الناتج المحلي الجمالي وتفاقم البطالة والفقر، مع تراجع قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه القطاعات المجتمعية على وجهه التحديد الخدمات الاجتماعية المختلفة، كنتاج لسياسة حكومة الاحتلال بسرقة أموال دافع الضرائب الفلسطيني التي تشكل الأساس في إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتراجع الدعم المالي الدولي والعربي والإقليمي إلى مستويات غير مسبوقة.

ورأى أن تفاقم الأزمة المعيشية مع ازدياد الغلاء على السلع والخدمات وفي مقدمتها السلع الأساسية بات يهدد السلم الأهلي والمجتمعي محذرا من انفلات الوضع في غزة وسيطرة العصابات المسلحة التي ترعاها حركة حماس وقيامها بعمليات السلب والنهب ليس فقط لمخازن الأغذية للمنظمات الدولية العاملة بقطاع غزة، بل تعدى ذلك لسلب ونهب لما تبقى في جيوب المواطنين البائسين الذين فقدوا كل شيء. جراء مغامرات قيادة حركة حماس.

وقال: امام هذه التداعيات الخطيرة اطلقنا مبادراتنا في احتفال الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لتشكيل لجنة من دائرة العمل والتخطيط، ودائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير، ومفوضية المنظمات الشعبية في حركة فتح، ووزارة العمل في الحكومة الفلسطينية لإنجاز ما تعطل إنجازها خلال السنوات السابقة من تشريعات واتفاقيات

البيرة - نضال الشعب - بدأ اتحاد نضال العمال الذراع العمالي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني أعمال مؤتمره العام الخامس، بحضور وطني ودولي دبلوماسي ونقابي وحزبي حاشد. وتخلل أعمال المؤتمر وقفة خارج مقر انعقاده اسنادا لعمال وأبناء قطاع غزة الذين يواجهون مجازر متصاعدة ومجاعة في ظل مستويات قياسية من البطالة والفقر وكارثة إنسانية غير مسبوقة في التاريخ الإنساني.

وينظم المؤتمر تحت شعار «قوة الطبقة العاملة في وحدتها وتنظيمها»، في قاعة النضال بالمقر العام للجبهة في مدينة البيرة وعبر تقنية الزوم في غزة و21 فرعا في مختلف الساحات العربية والدولية، بمشاركة 479 عضو مؤتمر بضمنهم 140 عضوا منتخبا من القواعد العمالية في النقابات والاتحادات.

واستهل المؤتمر، بجلسة افتتاحية تولت عرافتها الإعلامية براء عماد، حضرها أعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وامناء عامون، وممثلو القوى الوطنية، والنقابات والاطر والاتحادات العمالية والاطر الشعبية، وأعضاء من السلك الدبلوماسي المعتمد لدى دولة فلسطيني على رأسهم سفراء الصين وروسيا وفنزويلا وعمان وممثلي عن سفارة جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية.

فيما تلقت رئاسة المؤتمر عشرات برقيات التضامن والتهنئة من الأحزاب والنقابات والاتحادات محليا وعربيا ودولية منحت للمؤتمر النجاح في اعماله.

وافتحت الجلسة بالنشيد الوطني الفلسطيني ودقيقة صمت اجلالا لأرواح شهداء لقمة العيش والطبقة العاملة وشهداء الشعب الفلسطيني أعقبت بتريديد الحضور نشيد العمال قبل تكريم كوكبة من قادة العمل النقابي.

وحظي المؤتمر بكلمات القاها عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام لجبهة النضال الشعبي، د. احمد مجدلاني، وكلمة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام لحزب فدا صالح رأفت، وكلمة الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين شاهر سعد، وكلمة الجبهة العمالية الموحدة لدعم الشعب الفلسطيني سكرتير الحزب الشيوعي العراقي سمير عادل، فيما استهلها سكرتير اتحاد نضال العمال عضو المكتب السياسي للجبهة محمد علوش بكلمة ترحيب. وحيا المتحدثون الطبقة العاملة الفلسطينية مشيدين بدورها الطليعي البارز والمتقدم في النضال الوطني ضد الاحتلال ومخططاته وبالتضحيات الجسام التي قدمتها على درب الحرية والعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعلى صعيد النضال المطلي والنقابي المتقدم والملمم للعمل في المنطقة والعالم.

كما وفن الخطاب جهود اتحاد نضال العمال ودوره ومساهمته في الحركة العمالية والنقابية ودعوته وجهوده الدائمة من أجل توحيدها على أسس ديمقراطية ووطنية تضمن العدالة وحقوق العمال بما في ذلك العمل اللائق والضمان الاجتماعي وتطوير قانون العمل الفلسطيني بما يحفظ الإنجازات ويراكم المكتسبات التي تحققت بجسام التضحيات وبالنضال المرير على مدى عقود.

واضح أن المؤتمر يعقد في ظرف حساس ومرحلة دقيقيه تتفاقم فيها التحديات في ظل حرب إبادة جماعية وعدوان وتدمير شامل يدفع العمال غنه الأكبر من دمهم وقوت

وإضافة إلى ما تقدم من قضايا، تناول شاهر سعد الجهود التي يبذلها الاتحاد على المستوى الدولي كاشفاً عن تطورات مهمة على صعيد رفع دعوى قضائية ضد حكومة الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية، من جانب وجهود رفع مكانة فلسطين في منظمة العمل الدولية من حركة تحرر إلى دولة عضو مراقب الشهر المقبل داعياً الأصدقاء وفي مقدمته سفراء الدول ممن حضروا المؤتمر اليوم إلى دعم جهود فلسطين على هذا الصعيد.

وإعرب سمير عادل في كلمة من بغداد عن سعادته للمشاركة في المؤتمر الذي يعقد في لحظة تاريخية و ظل إشبع الجرائم واللحظات المفروضة على الشعب الفلسطيني وطبقته العاملة، معرباً عن أمله في الحضور شخصياً إلى فلسطين للمشاركة في المؤتمر التالي.

وأكد وقوف الجبهة والشبيوعي العراقي بقوة وثبات مع الشعب الفلسطيني ونضاله وحقوقه الوطنية المشروعة وفي مواجهة الاحتلال والعدوان مشدداً على السلام لا يمكن أن يتحقق عبر بوابة الاقتصاد وأنه لا أمن ولا استقرار في المنطقة دون استعاد الشعب الفلسطيني لحقوقه على ترابه الوطني.

ودعا كمن سبقه من المتحدثين إلى استنهاض وتحشيد عمال العالم ونقاباتهم من أجل دعم الشعب الفلسطيني وحقوقه ومقاطعة الاحتلال ومنع الاستثمار في مؤسساته والتظاهر ضد جرائمه لخلق ضغط فاعل على الأنظمة والحكومات يجبرها على إعادة النظر في مواقفها الداعمة والمحاورة للاحتلال.

ويأتي انعقاد مؤتمر اتحاد نضال العمال بعد أن سبقت مؤتمراً اتحاد المرأة وانتظار عقد مؤتمر شباب النضال والنقابات المهنية خلال الصيف الجاري تحضيراً للمؤتمر العام الثالث عشر للجبهة قبل نهاية العام والذي أكد الأمين العام أن المرأة تتمثل فيه بواقع 42% من أعضاء المؤتمر، فيما يحظى العمال بنسبة أكبر.

هذا ومن المنتظر أن يناقش المؤتمر في جلسات مغلقة جملة من الأوراق بما فيها التقارير الإدارية والمالية والمبادرات العمالية قبل أن ينتخب مجلساً إدارياً للاتحاد من 51 عضواً ليقوم بدوره بانتخاب المكتب التنفيذي ومن ثم سكرتير الاتحاد.

وكرم المؤتمر في ختام جلساته الافتتاحية عائلات المؤسسين للاتحاد نضال العمال والذين كان له درواهما في الحركة النقابية العمالية، عائلة الرفيق نبيل القبلاي «أبو حازم»، والراحل النقابي يوسف ورواد، وأبو الرائد العاصي، وجورج حزبون، عاطف السويركي «أبو حسونه»، محمد كليب.

تحافظ على السلم الأهلي والمجتمعي بمراجعة قانون تنظيم العمل النقابي في فلسطين، والذي أعد بسلسلة حوارية طويلة من الشركاء الاجتماعيين ولا نرى مبرراً من تأخير إقراره لتنظيم العمل النقابي في فلسطين. وإقرار قانون الضمان الاجتماعي الذي مضى على تطبيقه نحو عشرة أعوام، وتطبيقه اليوم ليس بحاجة لسوى إرادة سياسية قوية تتجاوز قوى الضغط التي عطلت تطبيقه لاعتبارات لم تكن خافية على أحد.

وشدد د. مجدلاي على أهمية وحدة الحركة العمالية الفلسطينية على قاعدة الاتفاق المبرم منذ عام 2015 ما بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والاتحاد العام لعمال فلسطين بموافقة وضمائه كافة القوى السياسية الفلسطينية، ولا نرى سبباً يعيق تطبيقه انطلاقاً من المبادئ المتفق عليها، وفي مقدمتها التمسك بالحرية والنقابية والتعددية النقابية، وتعزيز وتطوير صيغة الاتحاد الكونفدرالي ما بين الاتحادين والتمثيل للاتحاد الأكثر تمثيلاً في المحافل الدولية والإقليمية، حيث لاقت مبادرتنا القبول الفوري من كافة الأطراف ما يستلزم التحرك الجاد من قبل الجميع للتأكيد على الالتزام بعناصرها، ودعوة اللجنة المقترحة لوضع خطة للعمل الفوري لتحقيقها، وبما يمكننا من تعزيز جبهتنا الداخلية وتقوية نسيجنا الاجتماعي والوطني، والحفاظ على وحدتنا المجتمعية والسياسية تحت راية منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وشدد علوش في مستهل الجلسة على أن اتحاد نضال العمال ومؤتمره هذا، يشكل أحد روافد الحركة العمالية والنقابية الفلسطينية وأنه يصب في إطار بلورة صيغ والدفع برؤى تسهم تعزيز حقوق ومكتسبات العمال بما في ذلك تطبيق قانوني الضمان الاجتماعي والعمل، وتعمل في وحدة حقيقية للحركة العمالية والنقابية في الممارسة النقابية والعمل التنظيمي المطليبي ضمن شراكة ديمقراطية على أساس كونفدرالي يعزز مصالح العمال وحقوقهم في الوطن والشتات وأن المؤتمر محطة مهمة على هذا الطريق.

وتوقف عضو اللجنة التنفيذية صالح رأفت أمام معاناة العمال الفلسطينيين في إطار حرب الإبادة والعدوان الشامل داعياً إلى تضافر كل الجهود الشعبية والرسمية والأهلية وبما في ذلك أطراف الإنتاج الثلاث إلى تكثيف الجهود للتخفيف من وطأة المعاناة وتداعياتها ومن أجل وحدة الحركة النقابية وانعاش بيئة العمل والعمل اللائق، بما في ذلك تطوير قانون التنظيم النقابي وقانون العمل وكذلك الضمان الاجتماعي ووضعها قيد التنفيذ، عبر التعاون الجاد بين أطراف عملية الإنتاج وضمان حرية التنظيم والعمل النقابي وفي مواجهة تداعيات العدوان الإسرائيلي.

ماذا بعد قرار التسوية لأراضي (ج)؟

بقلم: مناضل حني

الأخيرة، وهذا القرار له أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية، وإقامة المستعمرات الروعية ومقدمة للضم وإجبار المواطنين على ترك بلادهم وقراهم.

القرار يطرح أيضاً أسئلة كثيرة وخطيرة في نفس الوقت، أبرزها حول السلة الغذائية في الأغوار، ومستقبل الحدود مع المملكة الأردنية، وبيع وشراء الأراضي والذي سيزداد خلال الفترة القادمة خاصة في القرى والمدن، إضافة لمناطق (سي) وغيرها والتي في معظمها جوابها واحد أن حكومة الاحتلال المتطرفة حسمت أمرها في الضفة، ولم تعد تلتزم بأي اتفاقات أو التزامات أو أية مواثيق وقرارات دولية وأمنية، وأصبحت التنبؤات التوراتية والأطماع هي المرجعية، ولا شيء غير ذلك. كل ذلك يأتي في ظل إطلاق يد المستوطنين في عملية التخطيط في الضفة الغربية، وفي السجلات الموجودة لدى الإدارة المدنية التي يسيطر عليها عملياً المستوطنين بعد مجيء سموتريتش وبن غفير وغيرهم إلى وزارة الحرب، وإن هذا القرار أيضاً يعد جزءاً من التحضير «لعملية الضم»، حيث يسمح تسجيل هذه الأراضي والسماح لمستوطنين بشرائها وشراء غيرها من الأراضي، وعملياً مد الحكومة الإسرائيلية قوانينها وأنظمتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، في إطار عملية الضم مما يشكل خطراً على مستقبل الضفة الغربية وعلى أي عملية سلام متجددة قادمة، أو في حال وجود مفاوضات مستقبلية قادمة.

سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأخير، بشأن قانون ما أسمته تسوية أراضي المنطقة المصنفة (ج) وحصرتها بيدها، يعد من أخطر القرارات منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967 حيث تشكل هذه المنطقة المستهدفة نحو 60% من مساحة أراضي الضفة الغربية فهذا المشروع التوسيعي الرامي إلى نهب الأرض هو أيضاً أداة تدمير كامل لحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة ذات السيادة على حدود 67 وانتهاك لإرادة المجتمع الدولي وإجماعه بحل الدولتين على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وفي نفس الوقت يعد أيضاً بمثابة عملية نهب لأراضي المواطنين الفلسطينيين وحرمانهم من حقهم في أراضيهم التي ورثوها عن أجدادهم لمئات السنين، وبالتالي فإن تغول حكومة الاحتلال في أراضي الضفة الغربية خلال السنوات الأخيرة، بأن استئناف العمل بالقرار يشكل تهديداً خطيراً لحقوق الفلسطينيين خاصة في امتلاك الأراضي وتسويتها ومنع السلطة الوطنية الفلسطينية من عملية التسوية للأراضي في مناطق واسعة في الضفة الغربية التي لم يتم تسجيل ملكيتها بشكل قانوني منذ سنوات طويلة.

إن هذا القرار هو استمرار لخطط الاحتلال المستمرة في تهويد الضفة الغربية وتنفيذاً لسياسة الضم والتي هي مستمرة منذ فترة طويلة لكنها ازدادت بشكل خطير جداً خلال السنوات

لا رهان على الموقف الأمريكي.. فالزيارة استثمارية!!

بقلم - محمد علوش

أي تغير مفاجئ في المواقف الأمريكية تجاه كيان الاحتلال باعتباره قاعدة استثمارية متقدمة في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، ولذلك علينا الانتباه وعدم الخضوع لبريق المواقف المتغيرة في كل محطة من قبل الرئيس ترامب، الذي يتعامل وفق عقلية العقارية والحصول على المزيد من المكتسبات من هنا وهناك، حيث تابع الجميع ما ناله ترامب من زيارته الخليجية الأخيرة.

وأمام شأننا الوطني الفلسطيني، حيث تتصاعد المخاطر الوجودية، تبقى أولوياتنا الآن في مواجهة سياسات الضم والاستيطان وشطب «حل الدولتين» في ظل الانزياح المتواصل بالمجتمع الإسرائيلي نحو التطرف والعنصرية الفاشية الجديدة.

وفي هذا الإطار فإن الأولوية هي بوقف الحرب الظالمة والارهابية المفروضة على شعبنا الفلسطيني، وإعادة فتح كافة المعابر في قطاع غزة، وتسهيل وتسريع الإغاثة الإنسانية حيث يواجه أبناء شعبنا الموت جوعاً نتيجة الحصار والابادة الجماعية المستمرة، والانسحاب الإسرائيلي الكامل دون اقتطاع أي جزء أو إقامة أية مناطق عازلة في القطاع.

وأن اليوم التالي هو شأن فلسطيني داخلي انطلاقاً من وحدة الجغرافيا، ووحدة النظام السياسي الفلسطيني والولاية الجغرافية والسياسية والقانونية، ووفقاً لهذا الفهم فالمفاوضات بشأن وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وكذلك كل ما يتعلق باليوم التالي للحرب ومستقبل غزة هو شأن وطني فلسطيني وليس شأناً يخص حركة حماس بما تبقى لها من سلطة في غزة، وهي مطالبة اليوم باستلهام تجربة حزب الله في لبنان، والتخلي عن سياسة المحاور الإقليمية، والعمل على إجراء مراجعة سياسية جادة وشاملة لتؤهلها لتصبح شريكاً في النظام السياسي الفلسطيني.

وبالعودة للزيارة «المهمة» للرئيس ترامب إلى المنطقة، فما يعينني منها ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد أعاد الترويج لبعض مشاريعه من قطر، حيث إنه يريد من الولايات المتحدة أن تمتلك غزة وتحولها إلى «منطقة حرة»، وأن لديه تصورات جيدة جداً لغزة، وهي جعلها منطقة حرة، وأنه سيكون فخوراً لو امتلكتها الولايات المتحدة وأخذتها وجعلتها منطقة حرة، وهو الذي طرح إنه يريد من الولايات المتحدة أن تمتلك غزة وتحولها إلى «منطقة حرة»، وأنه سيكون فخوراً لو امتلكتها الولايات المتحدة وأخذتها وجعلتها منطقة حرة، وهو نفسه الذي طرح أكثر من مرة فكرة تهجير سكان غزة وتحويل القطاع إلى منتج سياحي، وبذلك يبقى المشروع الأمريكي الإسرائيلي قائماً باعتباره تحدياً للواقع الفلسطيني، وبما يؤسس لمثل هذه الرؤية البرنامجية المشتركة بين الإدارة الأمريكية وحكومة الاحتلال، حيث انتقلت العلاقة من موقع الانحياز للاحتلال إلى موقع الشريك الفعلي في تنفيذ جرائم الاحتلال.

زيارة ترامب للمنطقة هي زيارة استثمارية لها أهداف متعددة لخدمة المصالح الأمريكية رغم كل المحاولات التي سعى البعض للإيهام بوجود خلافات بين كل من إسرائيل وأمريكا، فعلاقتها راسخة كونهما شريكين في قوة الاحتلال الاستعمارية.

شهدت الأيام الماضية زيارات للرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى ثلاث بلدان خليجية، لاقت اهتماماً كبيراً، وغلب عليها طابع العلاقات العامة وبرامج الشراكة الاستثمارية بعيدة المدى والمحاولة المستميتة من قبل الإدارة الأمريكية لفرض وقائع جديدة على المنطقة والشرق الأوسط وفي القلب منها فلسطين، حيث عبر البعض عن مواقف متسعة بالحدث عن فرص سانحة وعن تغيرات جوهرية في المواقف والسياسات الأمريكية، وهذا ليس صحيحاً على الإطلاق، حيث أراد ترامب تطويع المنطقة من جديد وانتهاج سياسة جديدة في تعامله مع المنطقة الخليجية والعربية، خاصة موقفه من رفع العقوبات المفروضة على سوريا.

وحتى هذه اللحظة لا توجد أية مبادرة أمريكية بخصوص القضية الفلسطينية، بل تعمل هذه الإدارة على الاستمرار بمشروع السلام الإقليمي والتفاقيات الإبراهيمية على حساب القضية الفلسطينية وحلها على أساس قرارات الشرعية الدولية.

يمر العالم اليوم بمرحلة انتقالية صعبة وحساسة نشهد فيها انتقالاً تدريجياً صعباً وصراعاً مريباً في إطار الانتقال من عالم أحادي القطبية سيطرت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار «المعسكر الاشتراكي» نحو عالم متعدد الأقطاب أكثر عدلاً ومساواة وانضباطاً للقانون الدولي والشرعية الدولية وانحيازاً لمصالح الشعوب النامية، بدلاً من الاستغلال والعولمة وسياسات الليبرالية التي نهبت مقدرات شعوب العالم، وهذا يتطلب إصلاح منظومة الأمم المتحدة المتهالكة ونظام «الفيتو» التي أسست ازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا الشعوب المستضعفة أساساً، لشل قدرتها على النهوض بمسؤولياتها.

هناك أهمية بالغة للعمل على إصلاح نظام الأمم المتحدة وما يشمل ثلاثة عناصر رئيسية، تتعلق بتوسيع العضوية في مجلس الأمن لتمثل القارات بشكل عادل ومتوازن، وتقييد استخدام «الفيتو»، والتأكيد أن قرارات الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة هي قرارات ملزمة التطبيق لمجلس الأمن الدولي، وأن تترافق خطة الإصلاح هذه مع النضال الأممي المشترك من أجل إعادة بناء النظام الدولي والانتقال به إلى نظام متعدد الأقطاب، يضمن حفظ السلام والاستقرار الدوليين، ويعزز العدالة والانصاف وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ويضع حداً للهيمنة الإمبريالية والاستفراء الأمريكي.

كما ان هناك أهمية لصياغة رؤية جديدة وتعامل مختلف مع الإدارة الأمريكية عبر نهج جديد بالتعامل مع المرحلة الجديدة ومتطلباتها، بما في ذلك نهج فلسطيني واضح وأدوات جديدة مع إدارة جديدة - قديمة، والانتقال إلى حوار استراتيجي مع هذه الإدارة، بدلاً من تبادل الرسائل وذلك بتشكيل فريق سياسي لإدارة الحوار الفلسطيني - الأمريكي استناداً للخبرات المتراكمة وطلاق هذا التعاون على أساس مصالح شعبنا وما يخدم قضيته الوطنية وإنهاء الاحتلال والتمسك بالقانون الدولي والشرعية الدولية كأساس للحل السياسي.

إن الرؤية الأمريكية واضحة تجاه المنطقة، حيث تواصل عملها من أجل إعادة مسار التطبيع العربي مع «إسرائيل» وتوظيف الحرب على غزة والتغيير بالمنطقة لصياغة شرق أوسط جديد، كان قد عبر عنه نتياهو خلال الشهور الماضية، وهذا ما يؤكد العلاقات الاستراتيجية القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأنه لا رهان ولا أواماً أبداً

طريق الحرير الجديد والمواجهة الهندية الباكستانية!

بقلم: خليل حمد

متعددة أبرزها طريق بري يربط مدينة كاشغر في الصين بميناء كوادار في باكستان. العامل العسكري كان مهماً أيضاً في مقاربة الأمريكي وسرعته في الضغط لأجل الاتفاق. يكفي أن نعلم أن باكستان تمكنت باستخدام طائرات «جي 10 سي» المقاتلة الصينية من إسقاط طائرات مقاتلة هندية من بينها «رافال» الفرنسية الصنع. فهم الأمريكي تماماً أن السماح لباكستان بتحقيق إنجازات عسكرية باستخدام أسلحة صينية سيؤدي إلى تعميق علاقات التجارة التسليحية بين بكين وإسلام آباد، وبالتالي زيادة النفوذ الصيني في باكستان، وهو ما لا تريده واشنطن بوضوح، كما أنه سيؤدي إلى التسويق للمقاتلات الصينية في العالم أجمع، وهو أحد الكوابيس الأمريكية التي كان يجب أن تتوقف.

الأمر لم يقتصر على ذلك، بل إن المصادر تشير إلى موافقة واشنطن على منح إسلام آباد قرضاً من صندوق النقد الدولي مقابل موافقتها على وقف إطلاق النار، وذلك يبرر الترحيب الباكستاني الحار بالوساطة الأمريكية في مقابل البرود الهندي إزاء هذا الدور، لكنه يعكس أيضاً مستوى القلق الأمريكي من تزايد النفوذ الصيني الروسي في باكستان التي تتميز بموقع جغرافي استراتيجي وعوامل قوة أكبر مما يعرفه البعض.

زرعت واشنطن من جديد في اتفاق وقف النار هذا حصان طروادتها المسمى «المساعدة الأمريكية في بدء محادثات بناءة» بين الجارتين النوويتين. لكن محاذير الأمر بدأت بالظهور عبر البرود الهندي في التعاطي مع الفكرة، رغم العلاقات المتقاربة بين الهند والولايات المتحدة. تصر نيودلهي على أن أي محادثات حول القضايا المتنازع عليها بين البلدين الجارين يجب أن تُحل بحوار مباشر بينهما، ودون وساطات. ربما تخشى الدولة الأقوى في شبه القارة الآسيوية الجنوبية، والعلاقات الاقتصادية المتنافسة مع الصين، أن تخرج مفااتيح الأوضاع في جامو وكشمير (المناطق المتنازع عليها والمرشحة للاشتعال) من أيدي صاحبي العلاقة، وهي في ذلك محقة بالتأكيد، لكن السؤال: هل تكفي الإرادة الهندية لكبح جماح التدخل الدولي، الأمريكي تحديداً؟

عام 1971 تعرضت باكستان لأكبر «خيانة» غربية في تاريخها، عندما دعم الغرب انفصال بنغلاديش (الجناح الشرقي لباكستان والتي تحوي نحو 60% من تعداد السكان وقتها)، حينها غيرت باكستان كثيراً في طريقة تعاطيها مع الصراعات المحيطة بها، وأدت بها الأمور إلى امتلاك القنبلة النووية.

في العام 2025 تبدو الصورة مقلوبة، ففيما تسعى باكستان لتعزيز تحالفاتها التي لا تروق كثيراً للغرب، وللاستفادة إلى الحد الأقصى من موقعها الجغرافي والاستراتيجي، يبدو أن الغرب والولايات المتحدة تحديداً لن تترك هذه المنطقة مستقرة لوقت طويل، أقله لن تسحب قنبلة الأزمة دون أن تحصل على «مكاسبها» في مواجهة الصين.

الكرة اليوم في ملعب دول شبه القارة الهندية كي تثبت وتثبت استقلالها وقدرتها على حل أزمات صعبة ومعقدة وجوهرية، أبرزها الأرض وموارد المياه عبر نهر السند وفروعه أزمات اسمها المتداول «كشمير».

لم ينزع اتفاق «وقف إطلاق النار» بين الهند وباكستان فتيل التوتر في المنطقة الآسيوية، المشتعل منذ استقلال البلدين عن بريطانيا عام 1947، لكنه أنهى جولة من القتال، وأندز في نفس الوقت بأن الجمر تحت الرماد جاهزٌ للاشتعال من جديد في أي وقت يريده «أصحاب مصالح اللعب بالنار» في تلك الجغرافيا الحساسة، والتي صُممت لتبقى «حساسة» بيد البريطانيين الذين تركوا نواة التدخل الاستعماري في كل مكان احتلوه، ولنا نحن العرب في «سايكس - بيكو» خير دليل.

التصعيد الأخير بين باكستان والهند بدأ بـ «ميراث» أمام الرأي العام. هجوم على موقع سياحي شهير في الجزء الهندي من كشمير في أواخر نيسان/ أبريل الماضي، أسفر عن مقتل 26 مدنياً، واتهمت الهند جارتها النووية باكستان بالتورط فيه، وجاء الرد الهندي باستهداف الأراضي الباكستانية، فقتل 31 شخصاً وإصابة 57 آخرين. لكن الأمور تطورت عندما دخلت الأسلحة الثقيلة في المعركة، تزايدت الخسائر البشرية والمادية للطرفين.

استشعرت الصين خطر النزاع الملتهب فوراً، فشدت خارجيتها على «ضرورة إعطاء الأولوية للسلام والاستقرار والمحافظة على الهدوء وضبط النفس والعودة إلى مسار التسوية السياسية بالطرق السلمية وتجنب القيام بأي تحركات تؤدي إلى تصعيد التوتر أكثر». الحديث عن ضرورة ضبط النفس ورد في دعوة لمجموعة الدول السبع «إلى التهدئة الفورية ونشجع البلدين على الانخراط في حوار مباشر للتوصل إلى حل سلمي».

ثلاثون دولة دخلت على خط الوساطة، من بينها المملكة العربية السعودية وتركيا، لكن الأخطر كان الدور الأمريكي في التوصل للاتفاق. وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو تحدث مع رئيس أركان الجيش الباكستاني عاصم منير، و«عرض المساعدة الأمريكية في بدء محادثات بناءة» لتجنب أي صراعات مستقبلية. لا يبدو مشبوهاً في الأمر إلا أن الدور في وقف إطلاق النار جاء أمريكياً، ومن يعرف التاريخ الأمريكي يُدرك تماماً أنه ليس غريباً على واشنطن أن تفتعل حروباً أو معارك كي تزيد مستوى تدخلاتها في المنطقة بذريعة «إخماد المعركة».

الإعلان «المفاجئ» عن وقف النار في ذروة احتدام الصراع العسكري بين الجانبين، يشير بالتأكيد إلى مستوى النفوذ الأمريكي لدى الجانبين، ورغم تقليل الهند من دور الوساطة الأمريكية، إلا أن شكر رئيس الوزراء الباكستاني للرئيس ترامب وإدارته أوضح حقيقة الدور الأمريكي. رسالة من واشنطن إلى الصين تؤكد السيطرة على أحد الخطوط الرئيسية في مشروع «الحزام والطريق» نجحت واشنطن إذا في إيصال هذه الرسالة.

الشكر الباكستاني الصريح لإدارة ترامب له دلالاته أيضاً. تسعى واشنطن إلى استعادة دورها ونفوذها في باكستان بعد تجربة مريرة عاشتها تلك المنطقة الآسيوية بعد احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان، ما سحب البساط تدريجياً وجزئياً من تحت الأقدام الأمريكية لصالح النفوذ الصيني في باكستان تحديداً، التي تمتلك موقعاً جغرافياً استراتيجياً جعل منها إحدى الدول الأساسية المشاركة في مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، من خلال ممر اقتصادي يهدف إلى ربط البلدين (الصين وباكستان) عبر مشاريع بنى تحتية

نكبة فلسطين أكبر من مجرد حدث تاريخي

بقلم: عائدة عم علي

الإنساني والبناء القيمي والأخلاقي للمجتمعات.

الفلسطينيون مستمرون في إيصال الحقيقة وبصوت عال في جميع المناحي وأهمها مسيرات العودة السلمية الشعبية، لتذكير العالم بأن كل بيت يسكنه مستوطن إسرائيلي هو في الأساس بيت لفلسطيني، وكل قطعة أرض يقيمون عليها هي أرض لفلسطيني سُرت بالقوة؛ وأصحابها الحقيقيون لن يتنازلوا عن أملاكهم.

ففي ذكرى اغتصاب فلسطين لا يزال التراب يئن من تدنيس شذاذ الأفاق وانقلاب العالم على المفاهيم وتدجين الموقف العربي بذريعة السلام المزعوم وهو الأمر الذي تلاقى مع فتاوى مغرضين، إلا أننا أمة ستبقى تحب الحياة كما تحب الموت متى كان الموت طريقاً إلى الحياة. والحقيقة المؤلمة التي تفرض نفسها على المشهد الفلسطيني الدامي هي: أن العدو يمارس إرهاب الدولة بأبشع وأقذر الأساليب بلا عقاب ورغم أن هذه الحقيقة ليست جديدة أو طارئة بل هي تتزامن وإقامة هذا الكيان الغاصب على تراب فلسطين، إلا أنها في هذه المرحلة الخطيرة أصبحت أكثر وضوحاً وأكثر صلفاً ووقاحة لا بل أكثر تصميماً على استباحة الدم الفلسطيني وتدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية وأكثر تصميماً على انتهاك القوانين والشرائع والمواثيق الدولية.

ما حدث لأرض فلسطين الثكلى هو سيادة طغيان الدول المتآمرة على لغة العدالة وحق الشعوب. لفرض اندثار شعب متجذّر مقابل اختلاق قومية وهمية مشحونة بخرافات دينية وبغايا استعمارية جسدها بني صهيون على أرض فلسطين.

أمام صمت العالم تتوالد مفاعيل النكبة الفلسطينية بأشكال ليست مختلفة عن مضامين الماضي. فالجرائم الممنهجة في تدمير المجتمع الفلسطيني ومحارته والقوانين العنصرية في أوجها، وقرارات مجلس الأمن في أدراج النسيان والمحتل يضرب بها عرض الحائط دون مساءلة بدعم أمريكي وعجز عربي ودولي.

لكن صنع النكبة لن يتمكنوا من كسر إرادة الشعب الفلسطيني وطمس هويته الوطنية واخمداد جذوة مقاومته ولن يفشلوا بتحويل الوهم إلى واقع ولا بتزوير التاريخ، مهما أشهروا ساكبين استعمارهم لقطع فلسطين

تلك رسالة يحملها كل فلسطيني؛ وتضرب في عمق كيانية وكيونة الاحتلال وتذكيره أن كل ما بناه إنما بُني على رمال متحركة من الباطل، بكل أنواع القمع والتنكيل والحصار على الفلسطينيين، لكي يسلموا لها ويمنحوها صك الشرعية ويوقعوا له صك الاستسلام فقرروا التحدي وانتقلوا من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم عبر المقاومة الشعبية بجميع أشكالها.

النكبة في الزمن المُر تصبح همماً يومياً وحالة قائمة ومستمرة، وحده خط المواجهة هو الذي يضع حدوداً فاصلة ونهايات سنصل إليها يوماً، وقد اقتربت لتكون النكبة مجرد درس مرت، لتحل مكانها يوميات العمل في الميدان والسياسة والوجود والمصير، والأهم في الهوية والانتماء.

بعد 77 عاماً من النكبة واستمرار حرب الإبادة على الفلسطينيين إضافة إلى العقلية المجرمة للكيان الصهيوني ومخططه الشيطاني لقتل كل ما على الأرض، بشراكة مع الولايات المتحدة ودول غربية في العدوان العسكري والسياسي والإعلامي وتعطيل المؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن ومنعه من اتخاذ قرار لإيقاف حرب الإبادة ونصرة شعب من حقه وواجبه مقاومة احتلال أرضه.

تبدو دولة الاحتلال العنصري اليوم في قمة مجدها، منذ ولادة ذلك الكيان المصطنع وشرعته بقرار أممي في الشكل وأميريكي بريطاني فرنسي في المضمون صدر عام 1947 مخالف لكل الشرائع الدولية وفيه انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وعصبتها التي سبقتها فقد انطلق ذلك الكيان الاستعماري الاحتلالي بالتوسع والسيطرة والقتل والإرهاب مستمراً في عناصر قوة القوى الكبرى التي احتضنته ومكنته من فرض واقع صعب وقاسي على الشعب الفلسطيني والعرب حيث غالبية الدول العربية كانت تحت الاحتلال أو خرجت لتوها منها، وهي تتلمس طريق الاستقلال والتحرر من أشكال التبعية والتخلف بعد قرون من الاستعمار والسيطرة.

فقد استطاع الاحتلال عبر هذه العقود تُعيد جل أعدائه، وتحويل بعضهم إلى أصدقاء تربطه بهم علاقات دبلوماسية كاملة وتنسيق، وتمكنت «إسرائيل» خلال تلك العقود بناء دولة صناعية متقدمة لليهود فقط، وتمتلك ترسانة عسكرية تتفوق من خلالها على سائر دول الإقليم؛ ووسط دعم سخّي من حليفها المركزية الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لوضع نتياهاو الدموي المجرم.

وهذا توصيف لحالة الاحتلال اليوم، ولكن ما سبق لا يغطي حقيقة أخرى تحاول «إسرائيل» طيلة العقود الماضية أن تطمسها، وهي أن كل ما عليه إسرائيل اليوم كان على حساب شعب آخر؛ حاولت دولة الاحتلال على مدار العقود الماضية سرقة الأرض والتاريخ بهويتها المصطنعة فسرقت كل ما هو فلسطيني ونسبته لها ابتداء من الثوب الفلسطيني الذي تدعي أنه من التراث الإسرائيلي، ومرورا بعملتها الشيكال والتي هي عملة الكنعانيين ولا صلة لها باليهود، وصولاً عبرة أسماء المدن الفلسطينية، فكل شيء في فلسطين يشي بأصله ويرفض تلك الصبغة التي لم ولن تستطيع تغيير التاريخ، ولن تستطيع نسج أي علاقة بينها وبين كل ما سرقته.

وفيما تحتفي دولة الكيان الفاشي في منتصف ايار من كل عام بذكرى قيامها، يحيي الفلسطينيون في هذا التاريخ ذكرى نكبتهم؛ التي لم يسجل التاريخ الإنساني الحديث حالة مثلها، بأن يكون اليوم الوطني لشعب هو يوم النكبة لشعب آخر؛ وليذكرهم بالحقيقة التي يسعون دوماً لطمسها.

ما يدعوا للألم أنه على رغم رمزية احياء الفلسطينيين ذكرى النكبة لتذكير العالم الذي يدعي الحرية ومظلومية الشعب الفلسطيني التاريخية، فإن من المؤسف أن نرى في الجانب الآخر تقاعساً فاضحاً حيال الفلسطينيين وما يتوجب عليهم القيام به لنصرة القدس وهذا يؤكد حقيقة نجاح مشاريع الهيمنة والتفتيت والتقسيم والتدمير والتخريب التي استهدفت البناء

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاني

هيئة التحرير: عائدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل همد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة